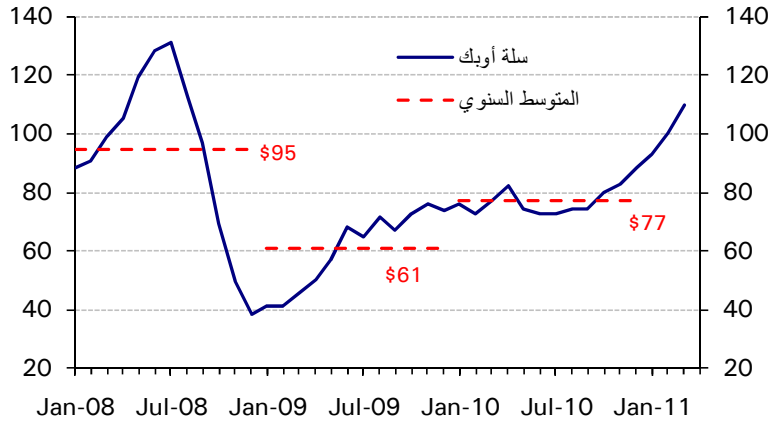


## الإيرادات النفطية غير المتوقعة تعزز قدرة الحكومات الخليجية على الإنفاق

- ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ في الأشهر القليلة الماضية. ويمنح هذا الارتفاع قوة إنفاق إضافية للحكومات الخليجية التي تتخذ إجراءات إضافية، من غير أن تلجأ إلى صناديقها السيادية.
- في تقديرنا، إن ارتفاعا بمقدار دولار واحد في أسعار النفط يضيف نحو ٤,٥ مليار دولار في السنة إلى الإيرادات الحكومية الخليجية. وإذا بلغ سعر برميل النفط ١٠٠ دولار في العام ٢٠١١، فإن ذلك سيرفع الإيرادات الحكومية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار مقارنة بالسنة الماضية، أي بما يشكل ٢٨% من المصروفات المقررة في ميزانية العام ٢٠١١.
- يبدو أن ذلك من شأنه أن يغطي المصروفات الإضافية الناجمة عن الإجراءات الطارئة التي أعلنتها مؤخرا السعودية وعمان. أما البحرين، فيرجح أن تواجه تحديات مالية بسبب المصروفات الإضافية التي أفرتها والتي تفوق الارتفاع في الإيرادات النفطية.

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى إن أسعار النفط ارتفعت بشكل كبير في الأشهر القليلة الماضية، إذ أدت الاضطرابات السياسية إلى توقف الإنتاج الليبي، وأضافت علاوة على الأسعار في وقت كان فيه النمو القوي في الطلب العالمي على النفط يدفع إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق. ولحظ **IBQ** أن سعر سلة خامات أوبك ارتفع من ٧٥ دولارا للبرميل في شهر سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١١٥ دولارا في أوائل شهر مارس ٢٠١١. وعند هذا المستوى، تكون الأسعار أعلى بنحو ٥٠% من متوسطها لكامل العام ٢٠١٠ ونحو ٢٢% من متوسطها للعام ٢٠٠٨ الذي كان الأعلى على الإطلاق. ورغم عدم ضمان استمرار الأسعار عند مستوياتها الحالية، فإن قلة من المحللين تتوقع انخفاضا كبيرا في المدى القصير. وتحتسب الأسواق الأجلة في تسعيرها انخفاضا قدره ٥ دولارات فقط للبرميل في نهاية العام ٢٠١٢.

أسعار النفط الخام  
(سلة أوبك، دولار للبرميل الواحد)



المصدر: تومسون رويترز إيكويين وبنك الكويت الوطني

وبالنسبة لمنطقة الخليج المصدرة للنفط، فرأى **IBQ** إن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يرفع العائدات ويوفر للحكومات المحلية إيرادات إضافية من خلال حقوق الامتيازات النفطية أو شركات النفط الحكومية. وفي الظروف الحالية، فإن لهذا تأثيرا يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية الضيقة: فهو يمنح قوة إضافية لمصروفات تلك الحكومات التي تتخذ إجراءات لتعزيز المستوى المعيشي

لمواطنيها. وبالطبع، على الحكومات أن تفكر في قدرتها على مواصلة الإنفاق على المدى الطويل وليس فقط على المدى القصير. إلا أن قدرة الحكومات على إنفاق مصروفات إضافية من دون اللجوء إلى صناديقها السيادية تبقى مسألة في غاية الأهمية.

لكن كيف يؤثر الارتفاع الأخير في أسعار النفط على مالية حكومات مجلس دول التعاون الخليجي؟ يظهر الجدول رقم ١ بعض التقديرات العامة لمبالغ العائدات الإضافية التي تنتج عن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد. وتستند هذه التقديرات إلى مبيعات تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية (ما يشير إلى أن الحكومات لا تحصل على إيراد إضافي من المبيعات المحلية)، وتقتصر أن القطاع الخاص – باستثناء السعودية والكويت – يحظى بحصة من الإيرادات النفطية الإضافية من خلال حقوق الامتياز النفطية واتفاقات تقاسم الإنتاج وغيرها.

### تقديرات تأثير ارتفاع أسعار النفط بدولار واحد للبرميل على إيرادات دول الخليج

| الإيرادات الإضافية لكل دولار اضافي على سعر البرميل | نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي | نسبة إلى مصروفات ميزانية |
|--|---------------------------------|--------------------------|
| مليون دولار  | 2011 %                          | ٢٠١١ %                   |
| البحرين  | 0.2                             | 0.8                      |
| الكويت   | 0.5                             | 1.2                      |
| عمان   | 0.3                             | 0.8                      |
| قطر  | 0.2                             | 0.5                      |
| السعودية   | 0.5                             | 1.7                      |
| الإمارات   | 0.3                             | 0.9                      |
| <b>دول الخليج</b>                                  | <b>0.4</b>                      | <b>1.2</b>               |

المصدر: تقديرات بنك الكويت الوطني

ملاحظة: هذه البيانات مبنية وفق حجم الصادرات النفطية للعام ٢٠٠٩. وحصة الحكومة من الزيادة في الإيرادات هي وفق تقديرات بنك الكويت الوطني. كما أن هذه البيانات لا تشمل المبالغ المستقطعة للصناديق السيادية.

وأشار **IBQ** إلى أن كل ارتفاع بمقدار دولار واحد في أسعار النفط تنتج عنه إيرادات إضافية بمقدار ٤,٥ مليار دولار لكافة دول الخليج. ويذهب أكثر من نصف هذا الدخل إلى السعودية، أكبر مصدر للنفط في المنطقة، والتي تصدر أكثر من ٧ ملايين برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات. فيما حصة البحرين – التي تقل صادراتها النفطية الصافية عن ٠,٢ مليون برميل يوميا – لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار من هذه الإيرادات الإضافية.

وتجدر اشارة إلى أن هذه الأرقام تحتسب قبل التحويلات الى الصناديق السيادية، ولا تأخذ في الحسبان أي ارتفاع قد يحصل في إيرادات الغاز، رغم أنها جزء هام من مجموع الإيرادات الحكومية في دول مثل قطر و عمان. ولكن ذلك قد يكون منطوقيا في الظروف الحالية. فبسبب ارتفاع العرض العالمي على الغاز الطبيعي، لم ترتفع أسعاره مثلما ارتفعت أسعار النفط الخام في الأشهر الأخيرة، ما يعني ارتفاعا أقل حدة لمصدري الغاز. وقد بلغ سعر الغاز الطبيعي (بما يعادل برميل نفط) نحو ٢٢ دولارا في شهر مارس، أي أقل بقليل من متوسطه لكامل العام الماضي والبالغ ٢٣ دولارا.

ويقدم الجدول رقم ٢ بعض المؤشرات على أثر ارتفاع متوسط سعر برميل النفط إلى ١٠٠ دولار في ٢٠١١ على الإيرادات الحكومية مقارنة بمرجعين إسناديين مختلفين. يظهر السيناريو الأول الإيرادات المحققة مقارنة مع أسعار النفط المفترضة في ميزانية كل حكومة للعام ٢٠١١ (الأرقام الخاصة بقطر والسعودية والإمارات هي تقديرات). تميل هذه التوقعات الحكومية لأسعار النفط إلى التحفظ، وقد تراوحت للعام ٢٠١١ ما بين ٥٥ دولارا و ٨٠ دولارا للبرميل. وإذا ما افترضنا ١٠٠ دولار سعرا للبرميل، فإن ذلك قد يعني إيرادات حكومية إضافية (فوق الميزانية) هائلة بمقدار ١٩٤ مليار دولار هذا العام، أي ما يعادل ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وأكثر من نصف المصروفات الإجمالية المقررة في الميزانيات المجمعة لهذا العام. وتحصل السعودية على ١٢٠ مليار دولار تقريبا من هذه الإيرادات، فيما تحصل البحرين على مليار دولار واحد.

لكن **IBQ** ذكر أن ذلك لا يعني أن ١٠٠ دولار للبرميل ستولد فوائض في الميزانية بنفس الحجم، بما أن معظم الحكومات الخليجية تتوقع عجزاً في ميزانيتها لهذا العام من خلال تقديراتها لأسعار النفط، بل إن ذلك يمثل التحسن المحتمل في وضع الميزانية.

ويظهر السيناريو الثاني الإيرادات الإضافية المحققة مقارنة مع سعر ٧٧ دولاراً للبرميل للنفط، وهو متوسط سعر سلة خامات أوبك في ٢٠١٠. وفي هذه الحال، تقل الإيرادات الإضافية قليلاً عن مستواها في السيناريو الأول ولكن تبقى عند مستوى مرتفع وتبلغ ١٠٤ مليارات دولار، أي ما يعادل ٩% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي و٢٨% من إجمالي المصروفات الحكومية المقررة لهذا العام.

وعلى الرغم من ضخامة هذه المبالغ، فهل تكون كافية لتمويل المصروفات الناجمة عن الإجراءات الطارئة التي تم الإعلان عنها مؤخراً، من دون تغيير جذري في وضع الميزانية أو دون أن ترغب الحكومات على الاستعانة بصناديقها السيادية؟ يمكن تقدير تأثير هذه الإجراءات الطارئة على الميزانيات الخليجية في المدى القصير بصورة عامة فقط بما أن تكلفة بعضها لم تعلن بعد، فيما ستوزع تكلفة غيرها— مثل برامج بناء المساكن— على عدد من السنوات. ومع ذلك، رأى **IBQ** أن هذه الزيادة في الإيرادات المذكورة في السيناريوين يجب أن تكون أعلاه كافية بشكل مريح لتسديد تكلفة الإجراءات التي أعلنت عنها حتى الآن في كل من الكويت والإمارات.

لكن **IBQ** أشار إلى أن الصورة في البحرين وعمان والسعودية تبدو أقل وضوحاً. فقد أعلنت الحكومة السعودية عن أكبر سلسلة من الإجراءات وأعلىها تكلفة في دول الخليج. وتتراوح هذه الإجراءات ما بين زيادة في الأجور بنسبة ١٥% لموظفي القطاع العام إلى الالتزام ببناء نصف مليون مسكن جديد. وتقدر المصروفات الإضافية الناجمة عن هذه الإجراءات بما يزيد على ١٣٠ مليار دولار، يمكن أن يصرف نصفها هذا العام. وهذه التكلفة تفوق الإيرادات الإضافية التي قد تتأتى من ارتفاع سعر برميل النفط إلى ١٠٠ دولار هذا العام وفق السيناريو الثاني (مقارنة بسعر ٧٧ دولاراً للبرميل في ٢٠١٠). ومع ذلك، ستكون الحكومة في وضع مالي أفضل بكثير من ذلك الذي افترضته وفق سعر نفط متحفظ في الميزانية.

وفي الوقت ذاته، قدر **IBQ** أن تضيف الإجراءات الرئيسية الجديدة في البحرين نحو ٢ مليار دولار إلى المصروفات المقررة في ميزانية العام ٢٠١١، أي ضعف الإيرادات الإضافية تقريباً الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط هذا العام. وإذا لم تحصل البحرين على إيرادات إضافية من مصادر أخرى، فستشهد حكومة البحرين تحديات مالية. وأخيراً، نقدر أن تتراوح تكلفة الإجراءات الرئيسية التي أعلنتها حكومة عمان بين مليار و٢ مليار دولار، أي ما يشكل نصف الإيرادات الإضافية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط هذا العام مقارنة مع العام الماضي.

### المكاسب المقدرة لإيرادات ميزانيات دول الخليج تحت سيناريوات مختلفة لأسعار النفط

| السيناريو ٢ : (١٠٠ دولار ناقص ٧٧ دولاراً) |                                     | السيناريو ١ (١٠٠ دولار ناقص سعر النفط المقدر في الميزانية) |                                     |  |   |
|---|-------------------------------------|--|-------------------------------------|--|---|
| % من مصروفات ميزانية 2011                 | إيرادات إضافية سنوية<br>مليار دولار | % من مصروفات ميزانية ٢٠١١                                  | إيرادات إضافية سنوية<br>مليار دولار | الفارق في سعر النفط وفق السيناريو ١<br>دولار للبرميل | سعر النفط المقدر في ميزانية 2011<br>دولار للبرميل |
| 17.8                                      | 1.2                                 | 15.5   | 1.1                                 | 20   | 80  |
| 26.5                                      | 17                                  | 46.2   | 29.5                                | 40   | 60  |
| 18.2                                      | 3.9                                 | 33.3   | 7                                   | 42   | 58  |
| 12.5                                      | 5.2                                 | 24.5   | 10.1                                | 45   | 55  |
| 39.5                                      | 61.1                                | 77.3   | 119.5                               | 45   | 55  |
| 20.1                                      | 15.6                                | 35   | 27.2                                | 40   | 60  |
| <b>28.4</b>                               | <b>103.9</b>                        | <b>53.2</b>  | <b>194.4</b>                        | -  | -   |

ملاحظة: بيانات كل من قطر و السعودية و الإمارات هي تقديرات. سعر ٧٧ دولاراً (في السيناريو ٢) يمثل متوسط سعر سلة خامات أوبك في ٢٠١٠ المصدر: تقديرات بنك الكويت الوطني